إشكالية الوحدة الوطنية في إطار المرحلة الانتقالية في ليبيا

امراجع مادي بركه الرجباني

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مدى تأثير النظام الحزبي في الوحدة الوطنية، وتحديداً من خلال التركيز بالبحث على موقف النظام الحزبي تجاه تنفيذ المسار السياسي الانتقالي المحدد في الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١١

ولقد تم الوصول إلى أن الصراع والاستقطاب بين تيار الإسلام السياسي المتمثل في حزب العدالة والبناء، والتيار المدني المتمثل في تحالف القوى الوطنية، أدى إلى إشكالية الوحدة الوطنية، وإضاعة الكثير من الوقت، وإلى إخفاق في الكثير من المهام بسبب الصراعات والتجاذبات الحزبية والإيديولوجية .

Abstract:

This research aims at revealing the influence of the party system on national unity, specifically by focusing on the position of the party system towards the implementation of the transitional political process specified in the Constitutional Declaration issued by the Interim National Transitional Council on 3/8/2011.

It has been concluded that the conflict and polarization between the political Islam movement represented by the Justice and Building Party and the civil current represented by the Alliance of National Forces led to the problem of national unity, the loss of time and the failure of many tasks because of conflicts And partisan and ideological rivalries.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة :

إن المجتمع الليبي مجتمع ذو نسيج اجتماعي متماسك، ويعاني من صعوبات وأزمات سياسية واقتصادية وأمنية - مجتمع يحاول الانتقال من مرحلة الماضي الشمولي بسلبياته التي سادت خلال العقود الماضية، إلى مرحلة المستقبل الديمقراطي[1]، لذا أثارت إشكالية الوحدة الوطنية في إطار المرحلة الانتقالية الكثير من الشغف والفضول لدينا منذ أن تم إجراء العديد من التعديلات علي الإعلان الدستوري، والتي وصلت إلى سبع تعديلات دستورية خلال فترة زمنية قصيرة، مما يعكس ضعف وتدني أداء المؤتمر الوطني العام، ودخول الأحزاب السياسية في تكتلات وصراعات تنافسية جعلتها تفقد ثقة العديد من الأفراد، وفي موقع الاتهام والمسؤولية عن تعطيل وتأجيل المسار السياسي المحدد وفق فترات زمنية في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١١.

أولاً - مشكلة البحث

لقد شُكل المجلس الوطني الانتقالي بتوافق وطني لإدارة المرحلة الانتقالية الأولي، وبدوره صدر عنه إعلان دستوري في ٢٠١١/٨/٣ م، ثم قانون تنظيم الكيانات، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية لكي تشارك وتسهم في عملية بناء ليبيا الجديدة؛ ولكن الواقع العملي للنظام الحزبي،كان عكس ما هو متوقع من دور والتزام في تنفيذ المسار السياسي وفق الفترة الزمنية المحددة دستورياً .

فعلى الرغم من أن مبادئ ثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا تقوم على بناء دولة القانون والمؤسسات، وفتح المجال للتعددية الحزبية، إلا أنه لوحظ بأن وجود التعددية الحزبية نتج عنه عدم التوافق واختلافات عرقية وعقائدية ستؤدي إلى إعاقة الوحدة الوطنية.

وعليه، تتجسد المشكلة البحثية في سؤال رئيسي هو :

إلى أي مدى يؤثر النظام الحزبي في الوحدة الوطنية في ليبيا ؟

ومن ثم يحاول هذا البحث أن يضع تصورا عن طريق طرح التساؤلات الفرعية كالآتي :

- كيف أسس ائتلاف ١٧ فبراير والمجلس الوطني الانتقالي ؟

- ما موقف النظام الحزبي تجاه تنفيذ المسار السياسي الانتقالي المحدد في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١١ ؟

ثالثاً : أهمية البحث

إن موضوع البحث يتميز بأهمية خاصة في ليبيا التي تمر بمرحلة انتقالية تسعى من خلالها إلى بناء مؤسساتها وصياغة دستور البلاد .

رابعاً : هدف البحث

يهدف البحث إلى :

١ – الكشف عن مدى تأثير النظام الحزبي في الوحدة الوطنية .

٢ – التعرف على إدارة المرحلة الانتقالية الأولى .

٣ - معرفة موقف النظام الحزبي تجاه تنفيذ المسار السياسي في المرحلة الانتقالية الثانية .

خامساً : حدود البحث

الحدود الزمنية : تمتد حدود البحث من سنة ٢٠١١، وذلك لبداية ثورة السابع عشر من فبراير، تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، صدور الإعلان الدستوري المؤقت، وقانون تنظيم الأحزاب والكيانات السياسية . ويقف البحث عند سنة ٢٠١٤، نظراً للحراك الشعبي الذي يطالب بانتهاء فترة ولاية المؤتمر الوطني العام، وإيجاد جسم بديل يتولى إدارة المرحلة الانتقالية .

الحدود المكانية : يقتصر هذا البحث على ليبيا، وذلك من خلال دراسة وتحليل موقف النظام الحزبي المتمثل في حزبي العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية .

سادساً : منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف وتحليل إشكالية البحث من خلال مدخل دراسة الحالة والمدخل القانوني، ومنهج تحليل النظم .

سابعاً : التعريفات الإجرائية

المرحلة الانتقالية: ويقصد بها في هذه الدراسة " تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الثورة، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها، والنظر فيما إن كانت

قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد وما زالت موجودة في الساحة، وأيضاً مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الثورة " .(٢)

إشكالية الوحدة الوطنية: **ويقصد** بإشكالية الوحدة الوطنية في هذا البحث عدم الاتفاق والاختلاف في وجهات النظر والآراء التي من شأنها الخروج بالبلاد من حالة التأزم والانقسام السياسي، وضمان تنفيذ خطوات التحول الديمقراطي.

المسار السياسي الانتقالي: **ويقصد** به الخطوات المحددة من حيث الأهداف والمدة الزمنية في الإعلان الدستوري الليبي، والتي تشتمل على الآتي:

- انتخاب رئيس المؤتمر.
- انتخاب رئيس الحكومة.
- انتخاب أو تعيين هيئة إعداد مشروع الدستور.

موقف النظام الحزبي : **ويقصد** به البيانات والإعلانات والمقترحات والتوصيات الصادرة عن الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تصريحات رؤساء الأحزاب والكتل البرلمانية واللجان من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وفي المؤتمر الوطني العام، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ المسار السياسي الانتقالي، وإجراء التعديلات الدستورية على الإعلان الدستوري.

ثامناً : الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة رمضان الأطرش، الأحزاب السياسية في ليبيا وعملية التحول الديمقراطي " الواقع والتحديات "، ٢٠١٢. (٣)

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل عملية التحول الديمقراطي وتشكيل الأحزاب السياسية كواقع وكتحدي بعد ثورة السابع عشر من فبراير؛ وفهم وتفسير وبناء هذه التنظيمات في ضوء مستجدات ما بعد الثورة؛ ومعرفة تحديات بناء الأحزاب ومعوقاته المستقبلية بعد التغيرات التي طرأت على ليبيا الحديثة كنتيجة للتحولات الثورية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المدخل المقارن في فهم طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية وعملية التحول نحو الديمقراطية.

أبرز نتائج الدراسة:

١ – لا يمكن تطبيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدقة، إلا في إطار الدولة الحديثة القائمة على ثلاثة أسس: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ورقابة المجتمع على سلطة الدولة، وخضوع الدولة نفسها للقوانين ومراقبة القوى السياسية فيها.

٢ – إن الديمقراطية هي وعي وثقافة وفعل وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والأحزاب هي انتماء وحق وواجب وحضور وشراكة في صناعة حاضر ومستقبل الوطن، تحت سيادة القانون. أما في دولة حديثة كليبيا فبناء الأحزاب والديمقراطية صعب وليس مستحيل، وذلك لضعف الثقافة الديمقراطية، فتبديل أو تطوير الفكر والسلوك عملية شاقة وطويلة تحتاج إلى وعي ونضج للمواطن.

٣ – لكي يتحقق العمل الحزبي والديمقراطية الفاعلة، لابد من التراكم المعرفي حول متطلبات عمل الأحزاب والديمقراطية، من مشاركة سياسية وحرية الرأي والإعلام والصحافة وحقوق الإنسان.

الدراسة الثانية: دراسة الشحات محمد خليل عاشور، بعنوان: فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر، " محاولة لبناء نموذج حزبي فعال "، ٢٠١٢ (٤).

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بحث ودراسة واقع الأحزاب السياسية خاصة قبل ثورة ٢٥ يناير مع إلقاء الضوء على الواقع الجديد الذي أفرزته الثورة واستنباط الرؤى والمعطيات التي يمكن تفعيلها للوصول إلى نموذج حزبي فاعل يسهم في بناء منظومة ديمقراطية متكاملة تكون أساساً لنظام سياسي نابع من الإرادة الجماهيرية.

منهجية الدراسة:

تم الاستعانة في هذا الدراسة بالمنهج المؤسسي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة عند دراسة الأحزاب السياسية محل الدراسة.

أبرز نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- عجز الأحزاب السياسية قبل الثورة عن استكمال بنائها التنظيمي القاعدي.

٢- عدم مساهمة الأحزاب بصورة فعالة في إعداد قيادات حزبية جديدة.

٣- لم تتيح التجربة الديمقراطية في مصر – رغم التعددية الحزبية – تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي لغياب الإرادة السياسية.
٤- تبين أيضاً من النتائج أن الأحزاب المصرية تفتقر للإحصاء الدقيق لعدد الأعضاء فيها.
٥- وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لهذه الأحزاب، وعدم قدرتها على جذب اهتمام المواطنين للمشاركة في العملية الانتخابية على الرغم من المناخ الثوري الذي فجرته ثورة ٢٥ يناير.

الفصل الثاني : حماية الثورة والمرحلة الانتقالية

تمهيد :

عرف صمويل هنتينجتون الثورة بأنها : تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات؛ وعرفها آخرون: انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي . (٥)

إذاً يمكن القول بأن الثورة عملية تغيير جذري وشامل في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية....، إذ بدون إحداث التغيير يصعب الحديث عن ثورة . فالفكر الماركسي يربط الثورة بعملية التغيير التي تحصل في طبقات المجتمع، بينما الفكر الماركسي ينظر إلى الثورة باعتبارها ترتبط بالعنف وهو غير مبرر ومشروع . وفي كافة الأحوال، فإن تاريخ الثورات يعكس مدى التغيير الذي حدث في المجتمعات المختلفة سواء نفذ بشكل سلمي أو غير سلمي، وما إذا كان التغيير كلياً أم جزئياً بداء من الثورة البلشفية في روسيا وغيرها من الثورات في أوربا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

و في هذا الإطار كانت ثورات الربيع العربي طريق للخلاص من أنظمة حكم كرست حالة التخلف ومارست القمع والعنف على شعوبها وحرمتها حقها في العيش بحرية وكرامة، فكانت ثورتي تونس ومصر الملهمتا لثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا التي كانت لها إرهاصات سابقة، وأسباب أدت إلى مرحلة سخط الشارع الليبي الذي تحول فيما بعد إلى احتقان وغضب، ومن ثم انفجار أدى إلى الثورة والصدام، على إثره تحررت أولاً مناطق ومدن الشرق الليبي وبعض مناطق الجبل الغربي من سيطرة نظام القذافي، وتشكل ائتلاف ١٧ فبراير، ومن ثم برزت الحاجة إلى ضرورة

إنشاء جهة اعتبارية تمثل الثورة، فشكل المجلس الوطني الانتقالي توافقياً لإدارة المرحلة الانتقالية، ولإرساء أسس دولة مدنية ديمقراطية .

تأسيساً على ذلك، سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي :

أولاً - ائتلاف ١٧ فبراير ودوره في حماية الثورة

ثانياً - تأسيس المجلس الانتقالي والمرحلة الانتقالية الأولى

ثالثاً انتخاب المؤتمر الوطني والمرحلة الانتقالية الثانية

أولاً - ائتلاف ١٧ فبراير ودوره في حماية الثورة

بعد أن أريقت الدماء وسقط الضحايا في انتفاضة السابع عشر من فبراير في ليبيا، رفع سقف مطالب القوى الوطنية التي خرجت ونادت بإسقاط النظام، في انتفاضة عارمة أدت إلى سقوط الكتائب الأمنية في أيدي الثوار في مدن ومناطق الشرق الليبي الذي أصبح خارج سيطرة النظام .

وكان وقتها هاجس القلق يساور الجميع في أن تتحول هذه الثورة إلى أعمال شغب يرتكبها مجرمون قد يستغلون حالة الانهيار السريع للدولة في المدن المحررة، وغياب الجهات الخدمية والإدارية بشكل فجائي، ما قد يمنح نظام القذافي فرصة التحرك والعمل على إبراز هذه الثورة بمظهر غير حضاري أمام العالم، وذلك من أجل كسب الدعم والتأييد في القضاء على الثورة في مهدها . (٦)

ونظراً لأن الليبيون يعرفون جيداً بأن معمر القذافي، ليس من السهل، بل ومن المستحيل إقناعه بترك السلطة، وتلبية مطالب الشعب المشروعة، ويعرفون أيضاً بأن ردود فعل النظام ستكون قوية وعنيفة من حيث أساليب المواجهة، لذا تم تدارك هذه المخاوف عندما أدركت القوى السياسية والاجتماعية طبيعة المرحلة التي تحتاج إلى وحدة المواقف وتكاتف الجهود، فشكل ائتلاف ١٧ فبراير، وهو عبارة عن تجمع ولد من رحم ثورة الشعب، وفي بنغازي حاضنة المعارضة انشغل الائتلاف الذي يضم في عضويته أطياف من مكونات الشعب الليبي من شباب وأساتذة ومعلمين ورجال قضاء وحكماء اتحدوا منذ اللحظة الأولى لحماية ثورة ١٧ فبراير .

و إن أول أهداف ائتلاف ١٧ فبراير هو إسقاط نظام القذافي، ومنع تحول هذه الثورة إلى أعمال شغب الشوارع ومظاهر فوضى . وبالفعل مضى الائتلاف في العمل من أجل دعم الجبهة الداخلية في المدن المحررة بتوفير الاحتياجات والخدمات، وأنشأ مركز إدارة الأزمة، وعبر في بيانه الصادر يوم ٢٢ فبراير ٢٠١١، عن آمال

وتطلعات الليبيين في بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية كاملة السيادة، ووضع دستور يستمد شرعيته من إرادة الشعب، والتأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعي.(٧)

ولقد صدر عن ائتلاف ١٧ فبراير جملة من القرارات أهمها : ما يتعلق بتشكيل الإدارة المحلية المؤقتة، وتشكيل المجلس العسكري كنواة للجيش الليبي، وإلغاء نظام سلطة الشعب وكل اللجان والأجهزة والهياكل والمسميات المبنية عليها، والدعوة لتأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت لملء الفراغ السياسي الذي وجد بعد انهيار نظام القذافي .

ورغم أن البعض وصف ائتلاف ١٧ فبراير بأنه وصي على الشعب الليبي، إلا أن لسان حال الائتلاف يقول بأنه يدعم كل مجالس الثورة ويساندها، كما يقوم بدعم ومساندة قرارات المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الذي تشكل في يوم ٥ مارس ٢٠١١، لتحقيق أهداف الثورة في إسقاط نظام القذافي . (٨)

ثانياً ـ تأسيس المجلس الوطني والمرحلة الانتقالية الأولى

عندما سقطت كتائب القذافي الأمنية في أيدي الثوار، وأصبحت كامل المنطقة الشرقية من ليبيا خارج سيطرة نظام القذافي تم الإجماع في كافة المدن المحررة على تشكيل مجالس محلية مؤقتة لملء الفراغ الذي نجم عن فعل الثورة، ولكي تتولي هذه المجالس تسيير الخدمات وتوفير الاحتياجات للمواطنين في أماكن تواجدهم .

ومن ثم برزت الحاجة إلى تنسيق جهود المجالس المحلية من خلال العمل المشترك على إيجاد جسم معنوي يتولي إدارة المرحلة سياسياً وعسكرياً، والوصول إلى المناطق والمدن التي لا تزال خاضعة لسيطرة نظام القذافي، فشكل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بمبادرة وطنية من صنع الداخل، واستمد شرعيته من قرارات المجالس المحلية التي شكلها الثوار . (٩)

وتولي قيادة المجلس الانتقالي في البداية قادة من المنطقة الشرقية ثم ضم أعضاء من جميع المناطق ومجموعة من المسئولين السابقين في نظام القذافي الذين انشقوا في وقت مبكر، وعين المجلس الانتقالي مكتباً تنفيذياً للقيام بمهام الحكومة، كما اتخذ المجلس من مدينة بنغازي مقراً مؤقتاً له، إلى حين تحرير العاصمة طرابلس .

ولقد استطاع المجلس الانتقالي خلال فترة قصيرة أن يلعب دوراً مهماً في إيصال صوت الثورة إلى الخارج والدفاع عنها، مما أدي إلى الاعتراف به كممثل

شرعي وحيد للشعب الليبي أو على الأقل كمحاور شرعي يمكن التعامل معه . وقد حقق المجلس نجاحاً في كسب ونيل اعتراف العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي كان لها دوراً بارزاً في تأييد مطالب الشعب الليبي المشروعة، وفي دعم ثورة ١٧ فبراير سياسياً ولوجستياً وإعلامياً، وفي المقابل حظي المجلس بمزيد من التأييد والمؤازرة من جميع المدن الليبية، والتفاف الجماهير حوله من خلال المجالس المحلية، وهو ما أكسبه غطاء شرعياً إضافياً، وبدد الشكوك التي كانت قد ثارت حوله في بادئ الأمر . (١٠)

بعد ذلك دار جدل ونقاش في أوساط الرأي العام الليبي حول المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، لكونه جسم غير منتخب أوجدته الظروف الموضوعية والمعطيات التي اقتضت بأن يكون هناك واجهة للثورة الشعبية التي قادها الشباب، ولتفادي حدوث فراغ سياسي بعد اندلاع الثورة خصوصاً وإن ليبيا لا يوجد بها دستور ينظم العملية السياسية برمتها في مرحلة نظام القذافي .

ونظراً لإزالة ما قد يثور من لبس حول هوية الدولة المرتقبة، وتطمين المشككين (في الداخل أو في الخارج) أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إعلان دستوري في يوم ٣ أغسطس ٢٠١١، حدد فيه المرحلة الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي ب ١٨ شهراً خارطة طريق، ونصت خارطة الطريق أيضاً على أن يتم تشكيل حكومة مؤقتة بعد شهر كموعد أقصى من إعلان تحرير البلاد من نظام القذافي الذي تم رسمياً في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ على أن تجرى انتخابات تأسيسية في مهلة لا تتعدي ثمانية أشهر . (١١)

وبالفعل تم انتخاب عبدالرحيم الكيب ليتولى رئاسة الحكومة المؤقتة بعد أيام من إعلان التحرير كما واجه المجلس الانتقالي ومكتبه التنفيذي ومن بعده حكومة عبد الرحيم الكيب الكثير من التحديات كان أهمها غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، ووجود عشرات الآلاف من المسلحين الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم حتى تلبى مطالبهم المختلفة، وتواصلت الأعمال القتالية بين سلسلة من الجماعات القبلية وبين مليشيات تصفي حسابات مع الماضي القريب أو تتصارع على السلطة والنفوذ، واستئناف ضخ النفط، وإعادة الأمن من خلال نزع السلاح وإدماج الثوار المسلحين وإعادة بناء الجيش الوطني والشرطة ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية،

والاستعداد لإجراء انتخابات عامة في منتصف ٢٠١٢، وكلها تحديات كبيرة تحتاج إلى تضافر جهود القوى الوطنية كافة لمواجهتها . (١٢)

كما صدر عن المجلس الانتقالي في بادئ الأمر مسودة قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام تعرضت لانتقادات عدة أهمها : إنها إقصائية تستبعد أصحاب الجنسيات المزدوجة من الترشح، وإن هذه المسودة هي خطوة في مخطط لتمكين القوى المحافظة والتقليدية، من قيادات اجتماعية كما سماها القذافي، وتيار إسلامي وبعض المنشقين من بيروقراطية النظام السابق، وأن تغييب الأحزاب والقوائم الحزبية هو من أهم نقاط الضعف في القانون، بالإضافة إلى أن البعض يرى بأن مسودة القانون لم تراعي الاعتبارات التاريخية – السياسية في مسألة التمثيل المتساوي لأقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) في الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، كما أن أنصار النظام الفيدرالي كانت لديهم مخاوف من سيطرة إقليم طرابلس بحكم المعيار السكاني، وأن ينفرد باتخاذ القرارات داخل الهيئة التأسيسية، وأيضاً تجلت مخاوف البعض من أن تسيطر وتهيمن تيارات سياسية معينة على أعمال ونشاطات الهيئة التأسيسية، ومن ثم توجيهها وفق ما تؤمن به من أفكار ومعتقدات خاصة بعد أن صدر قانون تنظيم الكيانات السياسية، وهو قانون يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في الانتخابات، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية . (١٣)

ولكن بعد ذلك تم إقرار القانون الانتخابي النهائي وتحقق اعتماد نظام انتخابي يجمع بين نظام الأغلبية البسيطة ١٢٠ مقعداً للمستقلين على المقاعد الفردي من أصل ٢٠٠ مقعد ونظام التمثيل النسبي بالقوائم الحزبية ٨٠ مقعداً، وذلك على قاعدة دوائر انتخابية فرعية صغيرة، وكذلك تم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام جغرافياً حيث خصص للمنطقة الغربية ١٠٠ مقعد والمنطقة الشرقية ٦٠ مقعداً والمنطقة الجنوبية ٤٠ مقعداً، كما أجرى المجلس الانتقالي ثلاثة تعديلات دستورية أولها وضح أحقية المؤتمر الوطني في مباشرة أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة، وتمديد مدة انتخاب المؤتمر الوطني العام من مائتين وأربعين يوماً إلى مائتين وسبعين يوماً من إعلان التحرير الكائن بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ٢٠١١ .

والثاني تعيين أعضاء الهيئة التأسيسية من خارج المؤتمر الوطني العام، وعلى أن يكون عددهم ستين عضواً، يعينون بالتساوي من ثلاثة أقاليم، أما التعديل

الثالث فقد أبقى على هيئة الستين إلا أنه جعلها تشكل بالانتخاب وليس بالتعيين، مع مراعاة تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية واللغوية .

وهو الأمر الذي دفع بعض الناشطين السياسيين والمثقفين إلى القول بأن تعديل بعض فقرات نص المادة (٣٠) من الإعلان الدستوري، والتي تنظم المرحلة الانتقالية قد جاءت استجابة لدعاة النظام الفيدرالي الذي له مؤيدين في شرق وجنوب البلاد، ولكنه لا يمثل تكتل أغلبية، فقد اتخذ أنصار هذا النظام من الاعتصام والتظاهر والسيطرة على المواني والحقول النفطية وسيلة لتلبية مطالبهم التي اعتبرها العديد سابقة لأوانها، وأن تحقيق النظام الفيدرالي يحتاج إلى استفتاء الشعب الليبي عليه .

يلاحظ بشكل عام أن المجلس الوطني الانتقالي رغم أنه حظي بدعم وطني داخلي، ودعم دولي خارجي، إلا أنه لم يلتزم بالمدد الزمنية المحددة في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في ٣ / ٨ / ٢٠١١، لإنجاز المهام التالية :

أ – إصدار قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام

ب – انتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث أرجأت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إجراء انتخاب المؤتمر الوطني نظراً لدواعي أمنية ولوجستية إلى يوم ٧ / ٧ / ٢٠١٢، وذلك بدل الموعد المحدد لها بتاريخ ٢٣ / ٦ / ٢٠١٢ .

وبالتالي يمكن القول بأن المجلس الوطني الانتقالي قد واجه صعوبات وضغوطات جعلته يستجيب، وأن يجري تعديلات دستورية في فترة زمنية وجيزة – تعكس في طياتها على ما يبدو ضعف أداء المجلس واللجنة المكلفة بأعداد الإعلان الدستوري المؤقت، لأسباب قد تعود إلى عدم إدراك طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وحداثة التجربة الديمقراطية، والإلمام الكافي بالتاريخ السياسي الليبي على وجه العموم .

أضف إلى ذلك، أن التعديلات الدستورية الثلاثة المتلاحقة توضح مدى التخبط والارتباك الذي صاحب عمل اللجنة المكلفة والمجلس الانتقالي نتيجة ربما اختلاف وجهات النظر والآراء والتوجهات السياسية التي انعكست على مضمون المادة (٣٠) من الإعلان الدستوري المؤقت، والتي تتعلق بنظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية .

ثالثاً ـ انتخاب المؤتمر الوطني والمرحلة الانتقالية الثانية

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عن النتائج النهائية لمؤتمر الوطني العام المكون من ٢٠٠ عضو في ١ أغسطس ٢٠١٢، والذي سيقود المرحلة الانتقالية

الثانية، حيث أظهرت النتائج تقدم تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في نظام القوائم وتحصل على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ وحل في المرتبة الثانية ب ١٧ مقعداً حزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتقاسمت أحزاب سياسية صغيرة المقاعد ال ٢٤ الباقية، كما أعلن عن أسماء الفائزين المستقلين وعددهم ١٢٠ عضواً . (١٤)

ولقد جرت الانتخابات في ظل ظروف غير معتادة في التجارب الانتخابية بوجه عام، فمن أهم هذه الظروف وأخطرها هو انتشار السلاح، وغياب لثقافة انتخابية، وظهور تجمع وتشكيل ما سمي بمجلس برقة العسكري، من أجل إقامة نظام فيدرالي حيث طالب بمساواة المقاعد وأرسل جماعات على شكل عصابات يغيرون على مراكز الاقتراع بقصد الاستيلاء على صناديق الاقتراع وإتلافها بما فيها، ولكن حدث ما لم يكن متوقعاً حيث خرج الليبيون لا لكي ينتخبوا فقط بل ليحلوا محل قوات الأمن في حراسة مراكز الاقتراع . (١٥)

ورغم هذه الظروف والإشكاليات التي أربكت المشهد الليبي قبيل انتخاب المؤتمر الوطني العام، إلا أن الانتخابات جرت يوم ٧ يوليو ٢٠١٢، وأشادت المنظمات المحلية والدولية بسلامة الانتخابات وبمصداقيتها رغم افتقار النخبة السياسية في ليبيا إلى الخبرة التشريعية والدستورية وآليات إجراء الانتخابات وفي ظل غياب المؤسسات الأمنية النظامية التابعة للدولة.

وبدأت المرحلة الانتقالية الثانية باستلام المؤتمر الوطني العام السلطة من المجلس الوطني الانتقالي يوم ٨ / ٨ / ٢٠١٢، وبذلك أصبح المؤتمر الوطني هو السلطة التشريعية والتأسيسية المعني بتنفيذ المسار السياسي وفق سقف زمني محدد دستورياً . فالكتل الحزبية وتحالفاتها داخل المؤتمر الوطني العام تلعب دوراً هاماً في تنفيذ المسار السياسي الانتقالي، ومن أهم هذه الكتل – كتلتي تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء باعتبارهما حزبان يحظيان بأعلى تمثيل وفق نتائج نظام القائمة المتعلقة بانتخاب المؤتمر الوطني العام .

وبناءاً على الإعلان الدستوري المؤقت سيتولى المؤتمر الوطني العام مسؤولية اختيار رئيس المؤتمر، وتعيين رئيس وزراء جديد واختيار هيئة لصياغة مسودة الدستور وتنظيم استفتاء شعبي عليه، والترتيب لانتخابات برلمانية شاملة .

وغني عن البيان، فإن تنفيذ هذا المسار السياسي الانتقالي يتوقف على مدى التزام القوى السياسية بالمواعيد الزمنية المحددة دستورياً، وإدراك أن طبيعة المرحلة تحتاج إلى حوار وطني جاد، بالإضافة إلى التوافق على ثوابت وطنية راسخة، بدل التجاذبات والصراعات من أجل تحقيق مصالح حزبية أو مناطقية أو جهوية تؤدي إلى الانقسام وإشكالية الوحدة الوطنية في إطار المرحلة الانتقالية .

كذلك على المؤتمر الوطني العام مواجهة تحديات داخلية وخارجية أصبحت واضحة للعيان من خلال الانتشار الكثيف للسلاح لدى الأفراد والقبائل، وتفكيك المليشيات المسلحة التي كانت تتصرف وكأنها سلطة قائمة بذاتها، والبنية التحتية، واستعادة قطاع النفط لطاقته الطبيعية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وغيرها؛ والتوافق السياسي بين الفصائل والقوى السياسية والحزبية المختلفة يعتبر من الملفات والتحديات المهمة، لأن التوافق يدفع إلى الاستقرار السياسي وتحقيق الوحدة الوطنية، وبدون استقرار سياسي وأمني لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية أو إعادة أعمار. (١٦)

ولكن الواقع العملي اثبت فشل المؤتمر الوطني العام في مواجهة هذه التحديات نتيجة ارتباك وضعف الحكومات المتعاقبة، وضعف وقلة خبرة أعضاء المؤتمر الوطني العام، وغياب الثقافة الحزبية وطول المرحلة الانتقالية في ظل وجود استقطاب وصراع بين كتلة تيار الإسلام السياسي المتمثل في حزب العدالة والبناء وحلفائهم من جهة، وكتلة التيار المدني المتمثل في تحالف القوى الوطنية وحلفائهم من جهة أخرى داخل أروقة المؤتمر الوطني العام، والذي تصاعد فيما بعد لتدخل القبلية والمناطقية على خط الاستقطاب الإسلامي – المدني .

ولقد تصاعدت أعمال العنف والصراعات بين المليشيات في بعض المدن وتصاعدت أيضاً التفجيرات والاغتيالات خاصة في مدينة بنغازي وأصبح منطق القوة هو سيد الموقف، ومع تردي الأوضاع الأمنية أزداد الوضع الاقتصادي سواءاً مع سيطرة المليشيات المسلحة على الحقول النفطية في أغسطس ٢٠١٣ وعلى بعض المواني في منطقة الشرق الليبي حيث تراجعت صادرات النفط، وبذلك تأثرت الموارد المالية، وذلك في ظل تباطؤ تنفيذ المسار السياسي الانتقالي المحدد دستورياً، والصراع والاستقطاب الدائر ما بين التيار الإسلامي والمدني والذي بدوره عطل من إعادة بناء الجيش والشرطة وتفكيك المليشيات؛ فقد عمدة القوى الإسلامية التي ترتبط

بقوة مسلحة إلى إرباك عملية بناء الجيش والشرطة، وذلك للتمسك بشرعية ثورية دائمة . (١٧)

فقد تبين منذ انعقاد أولى جلسات المؤتمر الوطني العام أن هناك عملية استقطاب لعدد من أعضاء المؤتمر المستقلين وراء كتل برلمانية حزبية مثل العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية، كما صدر قانون العزل السياسي والإداري كوسيلة لتغيير موازين القوى السياسية داخل المؤتمر وخارجه . وعلى الرغم من تنفيذ استحقاق اختيار رئيس المؤتمر الوطني في الفترة الزمنية المحددة دستورياً، إلا أن بقاء السيد محمد المقريف في رئاسة المؤتمر لم يستمر طويلاً، حيث تم انتخاب السيد نوري أبوسهمين رئيساً للمؤتمر بدعم حزب العدالة والبناء وحلفائهم . وأما اختيار رئيس الحكومة المؤقتة، فقد ظل يراوح طيلة مدة المرحلة الانتقالية الثانية ما بين عملية اختيار وسحب للثقة، وذلك نتيجة الصراع والاستقطاب ما بين تيار الإسلام السياسي المتمثل في حزب العدالة والبناء وحلفائهم من جهة، والتيار المدني المتمثل في تحالف القوى الوطنية وحلفائهم من جهة أخرى .

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى حالة تذمر واحتقان في الشارع الليبي في العديد من المدن والمناطق حيث توحدت المطالب ابتداء بإنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام وإلغاء النظام الحزبي والتأكيد على فرض هيبة الدولة، وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية والأمنية، وتفعيل القضاء والمحاكم وإنهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وضبطه ورفض أي قوانين وقرارات تفرض بقوة السلاح، والمطالبة بعدم سيطرة جناح معين على زمام الأمور في الدولة ورفض أي تدخل خارجي في الشأن الليبي. هذه المطالب شكلت ضغطاً على المؤتمر الوطني العام، وتصاعدت الأزمة السياسية لدرجة أصبح معها تحالف القوى الوطنية من المعارضين للتمديد للمؤتمر الوطني بعد أن فشل في تأدية المهام التي انتخب من أجلها . (١٨)

و في تلك الحالة المشحونة بعدم الرضى الشعبي عن أداء المؤتمر الوطني دعا رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل جميع الفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار دون إقصاء وقبول الآخر، وقال أن الأفضل هو خلق نموذج لبناء الوطن والدولة بدل التمترس وراء ثنائية الليبرالية في مواجهة الإسلاموية، والزج بالعلمانية كسلاح سياسي فيما حول الدين إلى هوية، وشدد على القول نحن في التحالف نؤكد أننا لا نختلف على الشريعة وسنوقع أي فقرة تتعلق بها وعلى بياض . (١٩)

هذه الدعوة كانت لها استجابة سريعة من قبل حزب العدالة والبناء، حيث تم التوافق ما بين الكتل السياسية في المؤتمر في ١٦ فبراير على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة تحدد المفوضية العليا للانتخابات خلال شهر مارس ٢٠١٤ موعدها، وبالتالي كخطوة هامة للخروج من الأزمة السياسية ذهب الليبيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب لجنة صياغة الدستور، ومن ثم انتخاب البرلمان الليبي يوم ٢٥ يونيو ٢٠١٤، حيث حصل تيار الإسلام السياسي بصفة عامة، وحزب العدالة والبناء بصفة خاصة على نسبة تمثيل ضعيفة في البرلمان مقارنة بالتيار المدني، وهو ما أدى على يبدو إلى عدم قبول حزب العدالة والبناء بنتائج الانتخابات، ومن ثم رفضه انعقاد جلسات البرلمان في مدينة طبرق .

فقد ورد في التعديل السابع للإعلان الدستوري على أن يعمل بمقترح لجنة فبراير الذي نص على أن " يكون مقر مجلس النواب مدينة بنغازي، ويجوز له عقد اجتماعاته خارج مقره الرسمي " (٢٠)

ولكن مدينة بنغازي شهدت انطلاقة عملية الكرامة في وقت سابق بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٤، بقيادة اللواء خليفة بالقاسم حفتر، وذلك من أجل تطهير المدينة من قوى الإرهاب والتطرف، وبالتالي كان من الاستحالة أن يباشر مجلس النواب أعماله من مقره الرسمي، ولذلك تم الاتفاق ما بين العديد من السادة النواب على أن يعقد البرلمان جلساته في مدينة طبرق بشكل مؤقت لحين عودة الأمن والأمان لمدينة بنغازي.

وكان نواب احتجوا على قرار البرلمان نقل جلساته إلى طبرق وعدم تسلمه بشكل رسمي من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، والمتواجد مقره في العاصمة الليبية طرابلس التي يتواجد بها عديد من التشكيلات والميليشيات المسلحة والمؤدلجة التي يراها الجميع بأنها ستكون عامل معرقل لسير أعمال السلطة التشريعية في حالة إذا ما تقرر عقد جلسات البرلمان الليبي في العاصمة طرابلس.

وبالتالي كان تفضيل العديد من السادة النواب لمباشرة مهامهم من مدينة طبرق، وهو الأمر الذي أدى إلى مقاطعة بعض النواب المحسوبين على تيار الإسلام السياسي لجلسات البرلمان، واعتبروا هذا القرار مخالف للإعلان الدستوري وتعديلاته. كما أودعت ثلاثة طعون أولها يتعلق حول عدم دستورية انعقاد اجتماعات البرلمان الجديد في طبرق (شرق البلاد) إلى جانب عدد من المحامين حول شرعية

تعديل الإعلان الدستوري (دستور مصغر) الذي أجرته لجنة أطلق عليها فبراير وضعت خارطة طريق جديدة للمرحلة الانتقالية .

وإن المحكمة العليا أصدرت حكماً يقضي " بعدم دستورية الفقرة الحادية عشر من التعديل الدستوري السابع الصادر في مارس ٢٠١٤، وما ترتب عليه من آثار، ما فسر على أنه يحل مجلس النواب على خلفية بطلان تعديل إعلان دستوري مؤقت انتخب بموجبه المجلس " .(٢١)

هذا وقد صدر بيان عن مجلس النواب اعتبر فيه قرار الدائرة الدستورية التابعة للمحكمة العليا والقاضي بعدم دستورية مقترحات لجنة فبراير لا أساس له من الصحة ويتعارض مع القانون بما أن منطوق الدائرة الدستورية للمحكمة العليا فصل في أمر مضمن في الدستور ما يمنع المحكمة من البت فيه لأن اختصاصها ينحصر في النظر على مستوى الاستئناف في القوانين وليس الدستور. وبناء على ذلك، أعلن البرلمان بأنه سيستمر والحكومة المنبثقة عنه في ممارسة مهامهما باعتبارهما السلطتين التشريعية والتنفيذية الوحيدة في ليبيا، وهو الأمر الذي أدى عملياً إلى حالة انقسام سياسي انحاز فيها حزب العدالة والبناء لصالح المؤتمر الوطني العام، بينما كان تحالف القوى الوطنية إلى جانب الشرعية المتمثلة في مجلس النواب الليبي.

نتائج الدراسة :

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

أ – أن هناك عملية استقطاب لعدد من أعضاء المؤتمر المستقلين وراء كتل برلمانية – حزبية مثل حزب العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية، فالعامل الإيديولوجي كان له دور في توحيد المواقف وتشكيل التحالفات التي تعبر في الغالب عن وجود تيار إسلام سياسي، وتيار مدني.

ب – يلاحظ مدى الصراع والتنافس ما بين كتلتي حزب العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في اختيار رئيس المؤتمر الوطني العام، واختيار رئيس الوزراء الذي ظل طوال المرحلة الانتقالية يراوح ما بين عملية الاختيار وسحب للثقة، بالإضافة إلى تعطيل وتأجيل عملية اختيار الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع دستور البلاد، ناهيك عن الفشل في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والمالية، وهو الأمر الذي يعني أن غياب الثقافة الديمقراطية بشكل عام، والثقافة الحزبية خاصة، والاختلافات العرقية

والأيديولوجية والتجاذبات الحزبية، أدت إلى إشكالية الوحدة الوطنية، وإضاعة الكثير من الوقت، وإلى الإخفاق في الكثير من المهام .

المراجع :

١ - سمير محمد أحمد العبدلي، **الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية "دراسة ميدانية"**، جامعة الدول العربية: رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٣، ص٣.

٢ - السياسي، (٤-٤-٢٠١٣)، www.elsyasi.com/article/detail.aspx?id=2179.

3 - رمضان الأطرش، **الأحزاب السياسية في ليبيا وعملية التحول الديمقراطي " الواقع والتحديات "**،بحث مقدم لمؤتمر الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي، اقتراب أولى ٥ – ٢٠١٢/٥/٧ ، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، ٢٠١٢، ص ١، ٢٥، ٢٦ .

٤- الشحات، محمد خليل عاشور، **فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر، " محاولة لبناء نموذج حزبي فعال** " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤، ٥، ٢٢٨، ٢٢٩ .

٥- أحمد فهمي، مص ٢٠١٣ **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**،بدون بلد نشر،بدون دار نشر، الطبعة الأولى ٢٠١٢، ص ١٦. http://www.dohainstitute.org/file/get/732f6ca4-4539-4a8a-9595-2c1812be66b4.pdf.

٦- ليبيا الحرية، **صحيفة حرة صدرت مع إرهاصات ثورة ١٧ فبراير**، العدد (١٩)، السبت ١٦ أبريل ٢٠١١، السنة الأولى، ص ١

٧- بيان انتصار ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، الصادر يوم ٢٢ / ٢ / ٢٠١١، بعنوان (**بيان انتصار ثورة فبراير المباركة**) .

٨- ليبيا الحرية، **صحيفة حرة صدرت مع إرهاصات ثورة ١٧ فبراير**، العدد (١٩)، مرجع سبق ذكره، ص ١ .

٩- عمران محمد بورويس، **ذاكرة الوطن ١٨٨٢ – ٢٠١١**، القاهرة : دار السلفيوم، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ١٤٤٥ .

١٠- ورقة عمل مقدمة للجنة السياسية " بهيئة الدعم والمشورة "، تحت عنوان " **أهمية الإعلان الدستوري في تعزيز شرعية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خلال مرحلة العبور من الثورة إلى الدولة** بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١١ .

١١- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠١١، العدد (١)، السنة الأولى، **الجريدة الرسمية**، الموافق : ٩ فبراير ٢٠١٢، ص ٨، ٩ .

١٢ - وحيد سمير إسماعيل مهنى، **تقييم تجارب الائتلافات السياسية " الحزبية والحكومية " في دول الثورات العربية، دراسة مقارنة (تونس، مصر، اليمن، ليبيا)**، القاهرة : جامعة الدول العربية، ٢٠١٤، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

١٣ - صحيفة برنيق، العدد (٤٣)، الاثنين، الموافق ١٦ يناير ٢٠١٢، ص ٣ .

١٤- نتائج انتخاب المؤتمر الوطني العام، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. http://www.hnec.ly .

١٥- صالح السنوسي، **الانتخابات الليبية... من التوقعات إلى المفاجآت**، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي: www.aljazeer.net .

١٦- وحيد سمير إسماعيل مهني، **تقييم الائتلافات السياسية " الحزبية والحكومية "، في دول الثورات العربية، دراسة مقارنة (تونس، مصر، اليمن، ليبيا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة : جامعة الدول العربية، ٢٠١٤، ص ١٣٩ .

١٧- المرجع السابق، ص ١٣٩ – ١٤٠ .

١٨- المرجع السابق، ص ١٤٥ .

١٩- أزمة سياسية في ليبيا تضاف إلى انفلات الأمن، شبكة الأخبار الليبية، ٢٤ / ٢ / ٢٠١٤، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي : http://lipyann.net/index.php/edito/23832 .

٢٠– التعديل الدستوري السابع، صدر في طرابلس عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ ١٠ / جمادي الأول / ١٤٣٥ هجرية، يوافق ١١ / مارس / ٢٠١٤ م .

٢١- مجلس النواب الليبي – وكيبيديا – الموسوعة الحرة، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي : https://ar.m.wikipedia.org .